

السعودية: حكم بسجن ناشط وتحذير من قتل آخر داخل السجن



التغيير

أفادت مصادر حقوقية بإصدار محكمة تابعة لنظام آل سعود حكما بسجن ناشط بشكل تعسفي، في وقت حذرت فيه من قتل ناشط آخر داخل السجن.

وذكرت المصادر أن المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض حكمت ضد الناشط أسامة الحسني بالسجن بأربعة سنوات.

وكان الحسني اعتقل في المغرب على إثر دعوة كيدية تقدمت بها النيابة العامة، ثم تم نقله إلى الرياض بشكل قسري.

ولم تظهر أي معلومات موثوقة حول وضع الحسنى (42 عاما) منذ ترحيله من المغرب إلى المملكة في 13 مارس/آذار.

وإدعت السلطات أنه مطلوب على ذمة قضية سرقة سيارات عام 2015 وسيواجه محاكمة جائرة هناك.

وذلك رغم أن وثائق محكمة حصلت عليها هيومن رايتس ووتش تظهر أن السلطات في المملكة برّأتَه من ارتكاب أي مخالفة في القضية عام 2018.

قال مايكل بَيَج، نائب مدير قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "محاكمة الحَسَنى بتهم بُرِّئ منها سابقا ستكون مثالا مخزيا آخر على افتقار القضاء للاستقلالية والإجراءات القانونية الواجبة".

في هذه الأثناء تدهورت الحالة الصحية للناشط المعتقل "ياسر العيَّاف" داخل سجون المملكة بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له على يد السجناء.

وقالت المصادر الحقوقية إن الناشط ياسر العيَّاف تعرض للتعذيب الوحشي خلال فترة اعتقاله، على يد السجناء.

وأضافت أن التعذيب تسبب بكسور في ذراعه نتيجة الضرب، كما تم تعليقه بالسقف وضعفه بالكهرباء، وذلك كله بسبب دفاعه عن معتقلي الرأي.

ويقاسى العيَّاف مرارة سوء المعاملة والانتهاكات والعزل الانفرادي المستمر، وسط تدهور صحته نتيجة للإهمال الصحي.

وطالبت منظمة "سند" لحقوق الإنسان، المنظمات الدولية بضرورة التدخل لوقف ما يتعرض له الناشط العيَّاف وجميع معتقلي الرأي، من التعذيب والانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان.

في سياق قريب أطلق ناشطون ومدونون على مواقع التواصل الاجتماعي، لاسيما موقع تويتر؛ حملة إلكترونية تهدف إلى التذكير بجرائم القمع الوحشية التي تعرضت لها الناشطات في سجون المملكة.

وغرد الناشطون على هاشتاغ (#معتقلات_في_سبتمبر)، في حملتهم للمطالبة بالإفراج الفوري عن ضحايا

اعتقالات سبتمبر.

وشهدت أشهر سبتمبر خلال الأعوام الماضية، حملات اعتقال عديدة، وقع ضحيتها عشرات الناشطات، ولا زلن يعانين من الاحتجاز التعسفي.

وتتزامن هذه الحملة، مع الذكرى السنوية الرابعة لاعتقالات سبتمبر الكبرى التي نفذتها السلطات عام 2017م، بحق نخبة من الناشطين والمفكرين والدعاة، ولا يزال معظمهم يعاني من ظلمة السجون الحكومية، وما يتعرضون له من انتهاكات جسيمة.